الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوربية وسياسة المواجهة الأمريكية

الأستاذة :أبركان نــجاة
أستاذة مساعدة "أ" قسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر – باتنة

ملخص :

تتموقع إيران في منطقة جد حيوية للمصالح الغربية في حين أن إيران تتمسك بحقها في امتلاك الطاقة النووية كجزء من إستراتيجيتها للحفاظ على استقلالها الوطني ودورها الإقليمي في المنطقة. وبسبب تمسكها بالخيار النووي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة لتخطي الأزمة في ظل ظروف دولية ضاغطة. ومن خلال هذه الدراسة ستتم محاولة تحليل عناصر الأزمة والكيفية التي أديرت بها من جانب الأطراف الأساسية، وهم : إيران، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي؛ علما أن الاتحاد الأوروبي حرص على تفعيل العملية التفاوضية لحل الأزمة بدلا من سياسة المواجهة العسكرية التي تلوح باستخدامها الولايات المتحدة.

Résumé :

L’Iran se trouve au centre des conflits du Moyen-Orient et des intérêts géostratégiques internationaux. Dans ce contexte, L’Iran a l’ambition de se doter de la capacité nucléaire pour affirmer son indépendance nationale et son leadership régional. Donc, l’obtention du nucléaire apparaît comme prioritaire pour le régime iranien. De ce fait, la crédibilité de l’UE se trouve en jeu et elle doit démontrer que la démarche de négociation est plus efficace que la politique américaine basé sur la confrontation militaire.

مقدمة :

تمثل القضية النووية الإيرانية بالنسبة للإيرانيين قيم وأهداف الثورة، بحيث التأكيد على الاستقلال السياسي والعمل على تحقيق مصالح إيران القومية. ومثلت الحرب المفروضة على إيران من قبل النظام العراقي في بداية حياة الجمهورية الإسلامية، العامل الرئيس في تعديل مقاربة إيران لمسألة الأمن القومي.

كما عملت كذلك على تجاوز لكل ما هو تبعية للغير أو هيمنة من قبل الغير؛ بل تسعى لأن يكون لها دور في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية على الرغم من العزلة المفروضة على نظام الجمهورية الإسلامية منذ ثلاثة عقود.

فمثل هذه القيم تؤثر في السياسة الإستراتيجية لإيران من خلال الدفع باتجاه الاتكال على الذات في العديد من المجالات. ويبرز هذا التحدي في قضية اكتساب التكنولوجيا النووية للوصول إلى الاستقلالية في مجال الطاقة، وباكتساب الجمهورية الإسلامية للقدرة النووية ستصبح منافسا في منطقة حيوية وجد حساسة. وتصر الجمهورية الإسلامية الإيرانية على اكتساب مثل هذه التكنولوجيا رغم الضغوطات الغربية. والإستراتيجية المتبعة هي المضي قدما في تطوير التكنولوجيا النووية.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم صورة للوضع الدولي بخصوص ملف إيران النووي وما ينطوي عليه من تحديات، وخاصة إذا ما أصبحت الجمهورية الإسلامية بعد فترة قصيرة قوة إقليمية. فما التدابير التي سيتخذها المجتمع الدولي لمنع بروز مثل هذه القوة في منطقة الشرق الأوسط.؟ وهل موقف إيران الرافض للانصياع لمطالب المجتمع الدولي قد يؤدي إلى حرب جديدة في المنطقة.؟

بعد مرور عشر سنوات على ملف إيران النووي، والذي وضع على سلم أولويات المجموعة الغربية يتكرر دائما موضوع في غاية الأهمية في كل المحطات من المواجهة بين طهران والدول الخمس، وهو أن الموقف الغربي يصر على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني وضرورة وضع حد لهذا البرنامج، بينما إيران تأكد دائما على سلمية برنامجها النووي؛ مما أصبح يعرف بأزمة إيران النووية:

أولا: أسبـاب الأزمـة:

بالعودة إلى الأحداث؛ يتضح أن أسباب الأزمة موجودة بواشنطن وليس بطهران لأن من جعل من المشروع النووي الإيراني أزمة هي الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران . فمنذ سنوات والملف النووي الإيراني في مقدمة أسباب التوتر في علاقات الولايات المتحدة مع إيران، ليزداد حدة ابتداء من عام 2002 . فمن خلال الحملات الإعلامية التي غذّتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما يسمى بمحاربة دول محور الشر الراعية للإرهاب؛ لتتخذ بدورها شعوب الدول

الغربية موقف مناوئا للجمهورية الإسلامية باعتبار أن دولة مثل إيران هي عدائية وتشكل خطرا على أمن القوى الغربية، وقد تتسبب في حدوث حرب أخرى في المنطقة. فالحملة الدعائية ضد إيران، كان هدفها إقناع المجتمع الدولي بأن هناك مشكل ناجم عن النظام الإيراني، ولحله يمكن اللّجوء إلى استعمال القوة العسكرية (1). وكانت بدايات البرنامج النووي الإيراني من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، إذ وقعت إيران في عام 1957 مع الولايات المتحدة على اتفاقية للتعاون النووي، حيث حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة وعلى كمية من اليورانيوم المخصب.

وتعود الأسباب كذلك (جزئيا) إلى العامل الاقتصادي، باعتبار أن إيران تستحوذ على 10% من احتياط النفط العالمي و15% من احتياطات الغاز العالمية، كما أنها مشاطئة لبحر قزوين الذي يحتوى على موارد هامة، لكن الأسباب وبالدرجة الأولى هي إستراتيجية. ففي أواخر 2004 تكشف الصحافة الإسرائيلية أن إيران ليست معزولة عن العالم بالكيفية التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية (2). بل للنظام الإيراني علاقات وطيدة مع أغلب دول العالم. فهذا النظام يتمتع بعلاقات طيبة مع دول آسيوية مثل الصين بحيث قدرت صادرتها النفطية باتجاه هذا البلد بـ 13 %، كما أقامت كذلك علاقات تعاون مع دول أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة فيما يسمى بالتعاون جنوب – جنوب، إذ طورت علاقتها مع كوبا في مجالات الزراعة والصناعة، وكذلك مع فنزويلا والبرازيل وبوليفيا.

ويفهم من خلال ذلك أن إيران عادت وبقوة على الساحتين الإقليمية والدولية على الرغم من التطويق العسكري والحظر الاقتصادي المفروض على إيران من قبل الولايات المتحدة منذ عقود. فعلى المستوى الإقليمي: تمثل منطقة آسيا الوسطى المجال الحيوي الثاني بعد منطقة الخليج خصوصا "إمارة دبي" التي تمثل منطقة عبور لواردات إيران لكسر الحظر الاقتصادي الأمريكي المفروض على إيران .كما سعت الجمهورية الإسلامية لتشجيع دول منطقة آسيا الوسطى للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي؛ والتي تضم إلى جانب إيران كل من تركيا، وأفغانستان، وباكستان كمجموعة للتنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

وتشهد منطقة آسيا الوسطى تنافسا دوليا بسبب استحواذها على موارد الطاقة اللازمة للاقتصاد العالمي. كما لا يمكن أن يغيب على الأذهان أن إيران هي الدولة الوحيدة في المنطقة الرافضة للإملاءات و الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهي كذلك الحليف الوحيد لسوريا وحركات المقاومة في كل من لبنان وفلسطين.

ومن هنا يفهم العداء الأمريكي لنظام الجمهورية الإسلامية؛ والذي يفسر من خلال مخاوفها من بروز قطب مستقل يعمل ضد الطموحات والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ولدى إيران الإمكانيات والقدرات لتشكل هذا القطب.

ثانيا: رهانـات الأزمـة :

يرى الغرب بصفة عامة في اكتساب الجمهورية الإسلامية للطاقة النووية خطرا كبيرا بحيث تصبح مصالح الغرب(عموما) ومصالح الدول الأوروبية (خصوصا) مهددة.

ويمثل الملف النووي الإيراني أكبر تحد للإتحاد الأوروبي كمؤسسة فوق قومية. فمصداقية هذا التكتل مرتبطة بمدى نجاح مؤسسته الدبلوماسية في حل الأزمة. والحفاظ على الأمن العالمي يتوقف على العمل الجماعي والقواعد المشتركة لمنع أي تهديد لهذا الأمن[3]. ومن هذا المنطلق أُعتبر تطوير الجمهورية الإسلامية لبرنامج نووي بمثابة خرق لمعاهدة منع الانتشار (TNP) على الرغم من أن البرنامج النووي الإيراني تم تطويره لأغراض سلمية وفق المادة الرابعة من المعاهدة، ولهذا الغرض فالرهانات أو التحديات التي يتحدث عنها الغرب بشأن ملف إيران النووي ما هي إلى حرب إعلامية، لأن انتشار السلاح النووي بدأ مع التجارب النووية الباكستانية والهندية وتقع في بيئة محاذية لإيران.

1- التخـوف الأمريكـي:

منذ الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه في إيران الموالي للولايات المتحدة والإدارة الأمريكية تبحث وبأي ثمن لإعادة سيطرتها على هذا البلد. فابتداءً من عام 2002؛ والبنتاغون يؤكد على حقه في "**هجوم وقائي**" ضد أي تهديد خارجي. مثل هذه السياسة هي بمثابة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط. هذه المنطقة التي تحتوى على أكثر من 65% من احتياطي النفط في العالم. كما تشكل كذلك أكبر خزان لموارد الطاقة ليس للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل لدول أوروبا، واليابان، والصين.

وتؤكد السياسة الخارجية الأمريكية وباستمرار أن منطقة الخليج (خصوصا) منطقة حيوية للمصالح القومية الأمريكية، وبالتالي فهي غير قابلة للنقاش أو الحلول الوسط. كما أنها تمثل جزءا هاما من الأمن القومي الأمريكي، وأي محاولة للمساس بالمصالح الأمنية القومية تعتبر اعتداءا مباشرا على الولايات المتحدة يستدعى المواجهة والردع [4]. ويتقاطع هذا المفهوم مع سياسة "**جيمي كارتر**" التي طرح فيها : "

أن كل محاولة من طرف أي قوة خارجية تفرض هيمنتها على منطقة الخليج تعتبر تطاول على المصالح الحيوية الأمريكية، ويقابل هذا التطاول بالردع، مع استخدام جميع الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية".

ولا يقتصر هذا الرد فقط على الاعتداء من قبل قوى خارجية على منطقة الخليج، بل على أية محاولة لتأميم النفط، إذ تعتبر كذلك اعتداء على المصالح الأمريكية، وقد أكد على ذلك "**دالاس**"

مسؤول السياسة الخارجية آنذاك: " كل محاولة لتأميم النفط في الشرق الأوسط سيضطرنا إلى الدخول في حرب عالمية لحماية مصالحنا ." .

إذاً، فرهانات الولايات المتحدة إزاء القضية النووية الإيرانية ترتكز على عدة أبعاد:

أ- **البعد الاقتصادي**:

يقوم على تحقيق المصالح النفطية، والتجارية، والمالية الأمريكية في المنطقة.

ب- **البعد الجيواستراتيجي**:

ويقوم على أساس محاربة الإرهاب؛ المتمثل كما تدعي الولايات المتحدة في الصحوة الإسلامية (الخطر الإسلامي)؛ وهو العنصر الذي يهدد المصالح الأمريكية والغربية بصفة عامة في المنطقة.

ج- **البعد الإيديولوجي**:

ويقوم على أساس الإطاحة بالأنظمة الثورية في منطقة الخليج الرافضة للوجود والهيمنة الأمريكية والمعارضة للتسوية السلمية للصراع مع إسرائيل، ومن بينها إيران باعتبارها تشكل تهديدا للتواجد الأمريكي في المنطقة.

د- **البعد السياسي- العسكري**:

يقوم على أساس منع أي وقف لإمدادات النفط للدول الغربية و بالدرجة الأولى الولايات المتحدة مع التأكيد على التفوق الإستراتيجي الأمريكي على أية قوة أخرى.

من خلال هذه الأبعاد، تتضح سياسة الولايات المتحدة الرافضة لاكتساب إيران للتكنولوجيا النووية. فإيران على خلاف كثير من دول المنطقة؛ ترفض وبشكل مطلق التواجد الأمريكي وترى أن حماية أمن الخليج يتوقف على مسؤولية دول المنطقة، وليس الحق لأية قوة خارجية حماية أمنها؛ باعتبار أن الولايات المتحدة تعمل على حماية أمن وسلامة إسرائيل الداعمة للقيم الغربية في المنطقة. لهذا الغرض لا تثق إيران بالحلول والمقترحات الغربية، وبالتالي لن تغير من موقفها رغم إمهال الإدارة الأمريكية إيران مهلة معينة للانصياع للقانون الدولي [(5)].

وبعد انتخاب الرئيس الإيراني " **محمود أحمدي نجاد**"، ازدادت المخاوف الأمريكية. فاحمدي نجاد متهم في قضية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران أثناء الثورة الإسلامية في عام 1979، لتعلن في 2005/08/31 عن احتمال حل الأزمة عسكريا، ويعود بذلك الملف النووي الإيراني إلى الواجهة وتبدأ معه فرض العقوبات الاقتصادية.

2- التخوف الأوروبي:

يرى الطرف الأوروبي أن الطموحات الإيرانية في اكتساب التكنولوجيا النووية يؤثر على أمن واستقرار أوروبا. وبالتالي فدول الإتحاد الأوروبي أمام تحد أمني صعب، وعلى هذه الدول إظهار قدراتها كلاعب فعال في حل هذه القضية سلميا. فمصداقية الإتحاد و بالخصوص مصداقية الدول الثلاث الرئيسة في الإتحاد فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وكذلك تماسك الإتحاد كمبدأ أساسي واستراتيجي، أي اندماج أعضائه وراء سياسة مشتركة.

كما أن إيجاد حلول ناجعة للأزمة النووية الإيرانية تساعد الدول الإتحاد للتموقع إيجابيا على المستوى: السياسي، والأمني، والدبلوماسي؛ لذا تركت المبادرة للترويكا الأوروبية. وإذا فشلت الترويكا في التفاوض مع إيران حول ملفها النووي، فسيكون لهذا الفشل انعكاسات سلبية لدى شعوبها شبيهة بانعكاسات فشل التسعينيات المتعلق بقضايا: يوغسلافيا، وكوسوفو، وحرب الخليج الثانية. فإنفراد أمريكا بقيادة العالم وفر الأرضية لبروز ردود أفعال تمثلت في أخذ زمام المبادرة إزاء قضايا الشرق الأوسط والخليج بمعزل عن الولايات المتحدة عندما بدأت هذه الأخيرة تلوح بتوجيه الضربة العسكرية للعراق.

كما قد يؤدي اكتساب إيران للتكنولوجيا النووية إلى رغبة دول أخرى في المنطقة وخصوصا الدول العربية لاكتساب مثل هذه القدرات، قد تكون العربية السعودية، أو الإمارات العربية المتحدة، أو الأردن، أو تركيا؛ وتقوم بحماية أمن هذه الدول الأربع القريبة والمحاذية لإيران الولايات المتحدة الأمريكية[6]. وإن كانت القضية بالنسبة للمملكة العربية السعودية مستبعدة في الوقت الراهن وقد تتحالف مع قوة نووية تضمن لها الحماية كباكستان؛ إذ تربطها مع هذا البلد علاقات ممتازة، وقد تصبح المملكة خزانا للأسلحة الباكستانية. فالمملكة تمثل العمق الإستراتيجي لباكستان في مواجهة الهند، وفي المقابل تقدم باكستان للمملكة الضمانات الأمنية.

3- الاقتراحات الأوروبية:

أولا: اقتراح توقيف تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، وفي المقابل يزودها الإتحاد الأوروبي باليورانيوم المخصب.

ثانيا: قوبل هذا الاقتراح بالرفض الإيراني باعتباره يجسد تبعية إيران لدولة أجنبية، وهي تعلن عن حقها الشرعي في اكتساب مثل هذه التكنولوجيا. فهذا الحق تكفله معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (TNP)؛ وبالتالي لإيران الحق في الإنتاج المحلي لهذه الطاقة مادامت لأغراض سلمية. فالاعتماد على الذات يمكنها من الاستقلالية لإنتاج موارد الطاقة الجديدة لعصر ما بعد النفط.

وعلى الرغم من المحاولات الدبلوماسية الدولية لإيجاد مخرج للأزمة إلا أن إيران لن تتراجع عن طموحاتها في اكتساب التكنولوجيا النووية. فمثل هذه الطموحات هي بمثابة اختيار إستراتيجي كما تمحورت المقترحات الأوروبية حول اتفاق بين الترويكا الأوروبية وإيران. ويتضمن هذا الاتفاق ما يلي:

1- أن تتعهد إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول كل الأمور المعلقة.

2- إلغاء عملية تخصيب اليورانيوم.

3- التوقيع على البروتوكول الإضافي واحترام بنوده، وفي المقابل تتعهد الترويكا الأوروبية ألا يحال ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، بل يدرس في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

4- فتح العديد من مجالات التعاون مع إيران.

واعتبر ذلك بمثابة خطوة إيجابية لإعادة الثقة بين الطرفين؛ مما يمكن الطرف الإيراني من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والآلات والمعدات اللآزمة للصناعة الإيرانية [7]. وتتلخص دبلوماسية دول الاتحاد الأوروبي(فرنسا وألمانيا وبريطانيا) في التفاوض مع إيران من أجل الوصول إلى إقناع هذا البلد للتخلي عن طموحاته في امتلاك التكنولوجيا في مقابل امتيازات ومنافع اقتصادية تقدمها دول الاتحاد[8].

وإبرام مثل هذه الاتفاقيات يعتبر ربحا للوقت بالنسبة للطرفين. فبالنسبة للطرف الأوروبي؛ فهو في صالح المجتمع الدولي ككل حيث تعطيل البرنامج النووي الإيراني، بينما بالنسبة للطرف الإيراني فهو تعطيل إحالة الملف إلى مجلس الآمن. لكن سرعان ما عادت الضغوطات على إيران بين أعوام 2003 - 2004 بعد إعلان ليبيا عن تفكيك برنامجها النووي السري والإدلاء بمعلومات حول المساعدة التي قدمها احد علماء الطاقة النووية في باكستان" **عبد القادر خان**"؛ ليضغط على إيران مجددا لتعليق تطوير برنامجها النووي، والتوقيع على البروتوكول الإضافي. فالمجتمع الدولي بما فيه دول الإتحاد الأوروبي يرفض تمكين إيران من الطاقة النووية. فامتلاكها لهذه القدرات النووية يفتح لها طموحات أخرى كالتوسع؛ الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات جغرافية. وقد تؤثر مثل هذه الأمور على التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، وعلى الرغم من أنها إقليمية إلا أن لها انعكاسات دولية.

رابعا: المشهد الحالي في الملف النووي الإيراني:

يعرف المشهد الحالي حالة من الشد والجذب بين طهران ودول (5+1)، أسفرت عن قرارات من مجلس الأمن - بعدما أحيل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن في 2006- فرضت من خلالها مجموعة من العقوبات المتتالية على إيران[9]. وشملت هذه العقوبات:

- تقليص تنقل بعض الأشخاص ومنع التأشيرة على بعض الشخصيات الإيرانية.
- تجميد أرصدة بعض الأشخاص والبنوك التي لها علاقة بالأنشطة النووية.

- حظر بيع الأسلحة لإيران.
- مراقبة النشاطات المالية لبعض البنوك المقيمة في إيران.
- منع بيع بعض المواد ذات الاستخدام الثنائي(الصناعي والعسكري).
- تفتيش حمولات شركات النقل الجوي الإيرانية.
- مراقبة طلبة إيران في مراكز التكوين الحساسة.

كما يمكن استخلاص المشهد الحالي في النقاط التالية:

1- يصر الموقف الغربي على عدم سلمية برنامج إيران النووي، وبالتالي وجوب إخضاعه لاتفاقيات محددة بين دول (5+1) وإيران، بينما تصر إيران على سلمية برنامجها النووي وتستند في ذلك على تقارير المفتشين الدوليين، وتؤكد على أن الأجهزة الإستخباراتية الغربية قدمت صورة كاذبة ومخيفة عن أنشطة إيران النووية؛ بحيث ذهبت هذه الأجهزة إلى تحديد فترات زمنية معينة لمسار إنتاج إيران للأسلحة النووية.

وهكذا تكون إيران قد عملت على دحض الإدعاءات الغربية وإسقاط مصداقية السيناريوهات التي روجتها الدوائر الغربية للرأي العام الدولي حول القدرات النووية الإيرانية. وهذا قد يكون أحد أساليب إيران في إدارة أزمتها النووية.

2- تصر إيران على أن الجهة التي تمسك بزمام المبادرة في الضغط على إيران هي إسرائيل للحيلولة دون بروز قوة إقليمية تهدد مجال إسرائيل الحيوي في منطقة الشرق الأوسط.

3- هناك من المؤشرات ما يعزز الرؤية الإيرانية على أساس أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتزال تسعى لمنع إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية. كما تزال كذلك الإدارة الأمريكية عازمة على المضي قدما لفرض عقوبات ولو فردية من أجل عزل إيران دوليا على الرغم من تورطها في أزمتي: أفغانستان والعراق. ويبقى الملف النووي حديث الساعة إلى الوقت الراهن. كما تلوح وفي عدة مناسبات بتوجيه الضربة العسكرية في حالة عدم انصياع النظام الإيراني للقانون الدولي.

خامسا: تداعيات العقوبات الاقتصادية :

أما عن جدوى هذه العقوبات فيمكن القول أنها لم تجد نفعا على المستويين: السياسي والاقتصادي. فالحظر الاقتصادي الأمريكي المفروض على إيران بدأ منذ ثلاثة عقود (منذ 1979). فلم يتغير النظام الإيراني كما ترغب فيه الولايات المتحدة، ولم يتأثر اقتصادها تأثيرا بالغا بحكم أن إيران تتموقع في منطقة جد حيوية وحساسة للمصالح الغربية وغير الغربية؛ إذ تهدد إيران باستخدام النفط كإجراء رادع ضد أ]ي دولة تتشدد في فرض عقوبات عليها. وتقوم المقاربة الإيرانية على سياسة المضي قدما لاكتساب التكنولوجيا النووية ومواجهة الضغوطات والعقوبات الاقتصادية، بحيث كانت

استدارة إيران نحو محيطها الإقليمي والمحاذي ونحو دول أمريكا الجنوبية من أجل توسيع مجال التعاون وتحقيق الامتيازات السياسية والاقتصادية. وتشكل الإمارات العربية صدارة الدول المتعاملة تجاريا مع إيران. فهي تحتل المركز الرابع في التعامل الاقتصادي والتجاري مع إيران، والبلد الثاني من حيث الصادرات بعد ألمانيا. وتتم هذه التبادلات وفق الاقتصاد الرسمي. أما الوجه الثاني للتبادلات التجارية فتصنف ضمن الاقتصاد غير الرسمي؛ والذي يتم عن طريق موانئ "دبي". وتمثل هذه الموانئ مركزا استراتيجيا في إعادة تصدير السلع باتجاه إيران، إذ ما يعادل 40% من المواد المستوردة من قبل الإمارات يعاد تصديرها إلى إيران سواء أكان ذلك عن الطرق الرسمية أو غير الرسمية. ويمثل ميناء دبي أهمية إستراتيجية في التبادلات التجارية على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. فتدفق السلع باتجاه إيران لم ينقطع. أما الشريك الثاني فيتمثل في تركيا إذ بلغت المبادلات التجارية الثنائية ستة عشر مليار دولار في عام 2011. ويصبو الطرفان لمضاعفة حجم التبادلات التجارية في السنوات الثلاث أو الأربع القادمة. كما وصل عدد الشركات العاملة في تركيا إلى 2140 شركة ، وازداد هذا العدد في بداية 2012 بحجم 431 شركة جديدة تعمل في قطاعات: الكهرباء، والإلكترونيك، والاتصالات، والبناء[10]. ويرى البعض أن الشركات الإيرانية الموجودة في تركيا هي لتجاوز العقوبات الاقتصادية الغربية وإيصال السلع اللازمة للاقتصاد الإيراني. كما تعاملت كذلك مع روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وفنزويلا، وبوليفيا...لنفس الغرض وهو كسر الحظر الاقتصادي.

سادسا: انعكاسات الضربات العسكرية :

تكون انعكاسات الضربات العسكرية خطيرة مهما كانت شرعيتها لو استمرت إيران في تجاهلها لضغوطات المجتمع الدولي. وقد تعطى الضربات صفة الشرعية من قبل مجلس الأمن انطلاقا من أن سياسة إيران وتوجهاتها تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين؛ مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن في المنطقة.

وقد تؤدي كذلك الضربات العسكرية إلى جمع الصف الإيراني والتفاف الشعب الإيراني حول قادته؛ مما يعني في نهاية المطاف توطيد النظام الإسلامي بينما العالم الغربي وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تغيير نظام الحكم في إيران، في حين أن دول الإتحاد الأوروبي تسعى إلى تغيير سلوك النظام من خلال المبادرات التي قدمتها. وبعبارة أخرى أن أوروبا تهدف إلى إيجاد آلية جديدة تمكنها

من أخذ زمام المبادرة إزاء قضايا محورية بمعزل عن الإرادة الأمريكية، وإن كانت السياسات تتقاطع عندما يتعلق الأمر بالمصالح المشتركة[11]. أما إيران فهي تطمح إلى الحفاظ على مركزها كقوة إقليمية وتصر على اكتساب التكنولوجيا النووية[12].

وما يمكن استخلاصه في النهاية، أن احتمال توجيه الضربة العسكرية مستبعدة؛ لأنه ليس من المنطقي أن تزج أمريكا ببلدها في حرب أخرى مكلفة، تتطلب الكثير من الموارد والقدرات، وتوسيع دائرة الصراع من شأنه فتح جبهات كثيرة على أمريكا وحلفائها. فالضربة العسكرية ستكون خطيرة مهما تكون شرعيتها، بحيث ستعمد إيران إلى الرد على الفعل من خلال توجيه ضربات ضد المصالح الغربية في منطقة الخليج وفي كل من منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ غير أن خيار الحرب يبقى واردا في أجندة أمريكا إذا لم يتمكن الغرب من منع إيران من تطوير برنامجها النووي؛ علما أن الإستراتيجية الإيرانية تقوم على أساس المضي قدما في تطوير مثل هذه التكنولوجيا للتحكم في الوقود النووي من خلال تخصيب اليورانيوم وليس الهروب إلى الأمام أو التراجع. إذا من المستبعد أن ترضخ إيران للمطالب الغربية بشأن ملفها النووي، ومن المستبعد كذلك رفع الحظر التجاري والاستثماري عن إيران في الوقت الحالي.

وما يمكن استنتاجه كذلك أن الخطر الإيراني المحتمل على الغرب غير وارد لأسباب عدة منها:

أولا: إذا تم الافتراض أن إيران تشكل خطرا على أمريكا، فإن هذا لا يعنى أنها تشكل خطرا على أوروبا.

ثانيا: تتمتع الدول الأوروبية بعلاقات اقتصادية واسعة مع إيران. فتأزم الوضع مع إيران يحرم هذه الدول من تجارة مربحة. ويكون الحظر الاقتصادي المفروض على إيران حظرا على دول الإتحاد الأوروبي.

ثالثا: وإذا تم كذلك الافتراض أن بعض الحكومات تختلف سياسيا مع حكومة دولة ما؛ هذا لا يعنى اللّجوء إلى تجميد العلاقات الاقتصادية. فمثل هذه السياسات تؤثر على العلاقات بين الدول.

وفي الأخير يمكن القول أن الحظر باستطاعته جر بعض الدول إلى مسايرة البلد الذي يفرض مثل هذه العقوبة والتعاون معه، كما يدفع كذلك البعض الآخر من الدول إلى التعاطف مع البلد الذي يواجه الحظر، أو

توثيق علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول التي تواجه الحظر، وخير دليل على ذلك تعامل كل من تركيا، والبرازيل، وفنزويلا، وبوليفيا مع إيران. وهكذا فمقياس التعاون والتماشي مع الدول التي تفرض الحظر أو التي تواجهه يتقاطع مع " **المصلحة القومية** " للدول بحيث تعمل على استثمار الفرص التي يوفرها هذا الحظر.

ومن هنا يمكن توقع أن مستقبل النظام الدولي هو عرضة للتصدع بحكم التباين والتناقض في وجهات النظر إزاء القضايا العالمية، والتصادم في المصالح؛ مما يسهم في إضعاف نفوذ القوى الكبرى. أما الحظر الاقتصادي والقيود المفروضة على الدول الرافضة للإستراتيجيات الأمريكية قد لا يجدي نفعا بحكم أن إيران كسرت العزلة المفروضة عليها، وتمكنت من توطيد علاقاتها مع الدول الرافضة للنفوذ الأمريكي.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن القيود التي فرضت على إيران دفعت بها إلى العمل لتحقيق أهدافها وزادها إصرارا للتمسك بمواقفها على الرغم من الضغوطات المفروضة عليها؛ ليستمر الوضع كذلك في سلسلة متكررة من الشد والجذب بين توتر ينذر بانفجار الموقف وهدوء أقرب إلى التهدئة من خلال دبلوماسية التفاوض.

كما تبقى حالة اللاحسم الحالة المسيطرة في علاقات إيران مع الغرب على المدى القريب. فلا تكون بالحالة المتفجرة ولا الهادئة تماما؛ ليبقى عامل العقوبات هو السائد.

الهوامش:

1- احمد إبراهيم محمود، إيران والغرب... حرب نفسية وصراع إرادات، في " بوابة العرب"، 18 أفريل 2006.

http: // www.arabgate.com/more/7%D%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D%8A..

2-Philippe ERRERA, la crise nucléaire iranienne.

http/www.institutKurde.org/conferences/ou va/ir.

3-enjeux géopolitiques de l'union européenne à l'égard de l'Iran, (recherches et prospectives euro-méditerranéennes), juin 2007, Edition : Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques , www.fmes-france.net.

4-Nader INTESSAR, avoir affaire au Léviathan : la politique américaine au Moyen-Orient et l'Iran , dans « géostratégiques » N° 10, décembre 2005, p.250.

5- سيد حسين موسوى، مفتاح العلاقات الإيرانية- الأمريكية، في " شؤون الأوسط " العدد 135، ربيع 2010، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية،ص.5 .

6- Bruno TERTRAIS, Iran : La prochaine guerre, » Le cherche midi », Paris,2007,p.65

7 - طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط1، بيروت: لبنان، دار الساقي، 2006، ص.91.

8- جيل فايلار، إسرائيل و المشروع النووي الإيراني، ترجمة احمد أبو هدبة، ط1، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم، 2006، ص.55.

9-Mohhamad-Reza DALILI ,L'Iran de A à Z, « André Versailles éditeur », 2010,p. 141.

10- Mohammad-Reza DJALILI , Thierry KELLNER: l'Iran et la Turquie face au « Printemps Arabe », éditions GRIP, 2012,p.11.

11-Adrian JOLMES , Géopolitiques : Washington menace l'Iran.

www.bethel-fr.com

12-Catherine GRANDPERRIER, Regards croisés sur un Iran nucléaire, l'Harmattan, Paris, 2010, p.34.